

كلمة رئيس الدورة الإعتيادية السابعة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

أصحاب المعالي والسعادة ،

يسعدني أن أبدأ أعمال هذه الدورة بالترحيب بكم في القاهرة، العاصمة العريقة لهذا البلد المضيف، وبالدعاء إلى الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً في هذه الدورة، لإنجاز المهام المعروضة علينا.

أصحاب المعالي والسعادة ،

لا شك في أن شغلنا الشاغل خلال الاجتماعات السنوية لمجلسكم الموقر يتمثل في تدارس شؤون وشجون الاقتصاد العربي، وكذلك مسيرته الحالية والمستقبلية في ضوء التطورات والمستجدات من حولنا. ولما كان الاقتصاد العربي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فإنه من المتوجب أن نبدأ بإلقاء نظرة متأنية ومتفحصة على ما يدور حولنا من تطورات خارجية، وذلك قبل أن نحول أنظارنا إلى التطورات والطموحات الداخلية.

ومما يلفت الأنظار في ذلك الصدد، أن التباطؤ الاقتصادي، الذي بدأ عام ١٩٨٩، ما زال يخيم على كثير من جوانب الاقتصاد العالمي، وأن الدول الصناعية، التي أصبحت تواجه اختلالات هيكلية عميقة في اقتصاداتها، لم تبد الحماس الكافي لمعالجة تلك الاختلالات، ولم تتخذ من الإجراءات ما

يلزم لإستعادة الإنتعاش الاقتصادي المناسب في تلك الدول. ولذلك يمكن القول إن الأوساط الاقتصادية العالمية تتطلع إلى قيام هذه الدول الصناعية باتخاذ التدابير التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي لديها، والعمل على عودة الإنضباط المالي، والتخلص من الإختلالات الهيكلية.

من جانب آخر، وباستثناء عدد محدود من دول أمريكا اللاتينية ومجموعة صغيرة من دول آسيا، إضافة إلى الهند والصين، فإن نمو اقتصادات الدول النامية لم يكن بالمعدلات المأمولة. كما أن الدول التي تحولت مؤخرًا من التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد الحر، ما زالت أمامها العديد من الصعوبات، حيث تعاني من تدهور معدلات الإنتاج، وعدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي.

إلى جانب تلك التطورات العالمية، واجه الاقتصاد العربي إفرازات وتبعات الظروف القاسية التي ألمت به خلال أزمة احتلال العراق لدولة الكويت، إلا أن الاقتصاد العربي دخل في مرحلة جديدة خلال عام ١٩٩٢، استطاع خلالها تحقيق معدلات نمو قياسية، وذلك بفضل تصميمه على إعادة بناء قدراته، وترتيب أوضاعه.

ومما يزيد من بوارق الأمل حولنا، ويعزز من شعورنا بالتفاؤل، أن العديد من البلدان العربية قد شرعت منذ منتصف العقد الماضي في العمل على تطبيق برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي، حيث تبني بعضها برامج شاملة، تجمع بين إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجعله أكثر انفتاحًا وتكاملاً مع الخارج، والتصحيح المالي والنقدي في آن واحد، بحيث تتحسن فرص

النمو الاقتصادي المطرد من ناحية، وتترسخ دعائم الإستقرار المالي والنقدي من ناحية أخرى، كما تبنى عدد آخر من الدول العربية عدة إجراءات تصحيحية جزئية، ونأمل أن تكون هذه الإجراءات بمثابة التمهيد المناسب لتحقيق التصحيح والإصلاح الشاملين.

وبفضل هذه العزيمة والإصرار، فقد تمكنت الدول العربية، من خلال السياسات التي شاركت في صياغتها وتطبيقها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي ترأسونها، من إستعادة جزء ملموس من الإستقرار المالي والنقدي، فبجانب تخفيض العجز في الموازنات الحكومية، الذي تحقق في عدد من الدول العربية عام ١٩٩٢، فقد أصبح العديد من الدول العربية، يتبنى سياسات نقدية محافظة، تتسم بالإرتكاز على إبقاء معدلات نمو السيولة المحلية ضمن متطلبات النمو الاقتصادي، وعلى تحرير معدلات الفائدة، وتخفيف القيود على التجارة الخارجية والصرف الأجنبي، مع تحسين سبل ومستويات الرقابة المصرفية، ولا سيما ما يتعلق منها بالقواعد المنظمة للتركزات الائتمانية، وبالقواعد المنظمة لكفاية رأس المال في البنوك العربية وفقا لقرارات لجنة بازل.

أصحاب المعالي والسعادة ،

إن دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال المرحلة القادمة، سيكون على قدر كبير من الأهمية والدقة، وذلك لأن القطاع المالي والنقدي في الدول العربية لا يزال في حاجة إلى المزيد من التحسين والتطوير، لا سيما ونحن نمر بمرحلة من العمل الاقتصادي التي

تعتبر - بحق - مرحلة التطور المالي والنقدي. ولذلك، سوف تبدو المؤسسات المالية والنقدية المعاصرة، بعد بضع سنوات من الآن، قليلة الشبه بالمؤسسات التي تتواجد بيننا في الوقت الحاضر.

وإذا كان العالم يتطور من حولنا بسرعة مذهلة، فإننا نجد لزاما علينا أن نقوم بعملية تطوير مماثلة في بلادنا، نساعد من خلالها مؤسساتنا المالية والمصرفية على إعادة ترتيب أوضاعها، واتزان هيكلها، وتطوير أعمالها، بحيث تستوعب التقنيات الحديثة، وتكون قادرة على أداء الخدمات المصرفية والمالية، على النطاقين العربي والعالمي، بدرجة كبيرة من الحنكة والإبداع والقدرة على المنافسة المتكافئة.

ويتطلب القيام بهذا الدور الهام، والشاق في آن واحد، أن تعتاد مؤسساتنا على العمل وفق آليات السوق، بحيث تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة لتتواءم من خلالها مع الظروف الجديدة بمرونة عملية تقيها من الإنهيار، كما يتطلب القيام بذلك الدور أن نوجه اهتمامنا إلى الأمور التالية :

أولاً: أن توسع مؤسساتنا المصرفية والمالية من قواعدها الرأسمالية، لكي يكون لديها من الموارد ما يكفي لممارسة نشاطها على أوسع نطاق ممكن، ولكي يتسنى لها الاستفادة من اتساع نطاق الأسواق العربية والعالمية وهنا تبرز أهمية إعادة الهيكلة من خلال الدمج، حيث تبدو إعادة الهيكلة ضرورية لتحقيق العديد من المزايا، من أهمها زيادة القاعدة الرأسمالية لتلك المؤسسات، والاستفادة من الوفورات الناجمة عن قيام وحدات مصرفية ذات أحجام كبيرة تمكنها من التواجد

القوي، ومن مواجهة المنافسة المحلية والخارجية، ومن مقابلة معايير الأداء المقبولة دولياً.

ثانياً: أن تهتم تلك المؤسسات برفع مستوى كفاءة مواردها البشرية، وذلك من خلال العمل المكثف على تشجيع وتدريب وتطوير العمالة فيها، وفق برامج مدروسة ترمي إلى تطوير كفاءة الموارد البشرية وإحداث نقلة نوعية في أدائها.

ثالثاً: أن تولي مؤسساتنا المصرفية والمالية أهمية مناسبة لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة، وبما يضعها في مصاف المؤسسات المتميزة، التي تسعى بشكل مستمر إلى تحسين وتطوير ما تقدمه من خدمات مصرفية.

رابعاً: أن تأخذ مؤسساتنا المصرفية والمالية في الاعتبار، عند رسم توجهاتها المستقبلية، أنها ستواجه حتمية الترابط الوثيق مع الأسواق العالمية. وعليه، فإن هذا الترابط الحتمي يتطلب من مؤسساتنا الإستعداد له بالسرعة المناسبة، وذلك لكي تتمكن من مواجهة ما سيفرضه ذلك الترابط من تحديات خلال المرحلة القادمة، ومن تعزيز النظرة الدولية إليها.

أصحاب المعالي والسعادة ،

إن جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمجلسكم الموقر، بما تضمنه من موضوعات هامة، إنما يعكس طبيعة المرحلة الهامة القادمة، ويضعنا وجها لوجه أمام ما تتطلبه عليه من تحديات وطموحات. ويبدأ جدول أعمال مجلسكم الموقر، كما جرى عليه العرف في الدورات الإعتيادية السابقة، بالإستماع إلى تقرير سعادة الأخ المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة، ثم يتضمن جدول الأعمال بندا بشأن مراجعة بعض أولويات العمل، كما ينظر المجلس في بندين حول موضوع الرقابة المصرفية، الأول منهما يتعلق بنتائج الإجتماع الثاني للجنة التي شكلتموها لهذا الغرض، والثاني بالتوصيات ذات الطبيعة العامة، والتي صدرت عن الإجتماع الأول للجنة.

وكما عودنا التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإنه سيكون هذا العام حافلا بالتطورات والقضايا الهامة. كما أن ورقة الصندوق حول التطورات والسياسات النقدية والمالية ستعطينا فرصة لتبادل الرأي حول عدد من الأمور وثيقة الصلة باهتمامات مؤسساتنا النقدية.

وفي إطار تبادل الخبرات فيما بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقدم كل من البنك المركزي التونسي وبنك المغرب ورقة حول خبراتهما في مجال السعي للوصول بالعملة الوطنية إلى القابلية للتحويل، وبعد ذلك ننتقل إلى النظر في القضايا التي يمكن إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لهذا العام.

أصحاب المعالي والسعادة ،

لا يفوتني قبل أن أختتم هذه الكلمة، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عنكم جميعاً، أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمعالي الأخ الأستاذ عبد الله خالد العطية، على ما بذله من جهود حثيثة طيبة خلال رئاسته للدورة السابقة لمجلسكم الموقر. كما أقدم الشكر أيضاً إلى سعادة الأخ الدكتور أسامة جعفر فقيه، المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي وإلى الأخوة العاملين في الصندوق، والذي يقوم بأمانة المجلس، وإلى الأخ الدكتور يوسف نعمة الله الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك على جهودهم المخلصة في تنظيم هذه الدورة، منوها بحسن الإستقبال والحفاوة التي حظينا بهما على أرض جمهورية مصر العربية الطيبة، وبين شعبها الكريم.

وختاماً، أدعو الله العلي القدير أن يلهمنا الصواب، وأن يكلل أعمالنا جميعاً بالنجاح والتوفيق.
